

السيد لويس مورينو-أوكامبو*

أود أن أنضم إلى رئيس المحكمة، فيليب كيرش، في تقديم الشكر إلى جمعية الدول الأطراف، والسفير فينافيزر، على تنظيم هذا الحدث، وكذا إلى الأمم المتحدة على استضافة هذا الاحتفال بالذكرى العاشرة. في روما عام ١٩٩٨، قدمت البلدان التزامها بالعدالة مساهمة منها في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وشدد وزير العدل في جنوب أفريقيا على أن إنشاء المحكمة "من شأنه أن يسهم أخيراً في تحقيق السلام الدولي". وأوضح الممثل البرازيلي أن "إنشاء محكمة جنائية دولية لا يمثل علامة بارزة في تطور القانون الجنائي الدولي فحسب، وإنما يشكل أيضاً أداة قوية للدبلوماسية الوقائية" وأضاف قائلاً "يجب علينا أن لا نفوت هذه الفرصة".

لقد شكلت معاهدة روما عنصراً مستقلاً ودائماً لتحقيق العدالة في إطار الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في عام ٢٠٠٧، "إن سيادة القانون مبدأً أساسياً قامت عليه الأمم المتحدة. ولا يزال هدف الأمم المتحدة متمثلاً في إقامة مجتمع من الأمم التي تعمل وفقاً للقواعد التي تعزز حقوق الإنسان، وكرامة الإنسان وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وقد أصبح مفهوم العدالة الجنائية الدولية، وهو مفهوم يقوم على فرضية أن تحقيق العدالة يشكل دعامة متينة للسلام الدائم، عاملاً محمداً لعمل المنظمة".

وكما قال الأمين العام، على الأمم أن تعمل وفقاً للقانون. فالقانون ليس لقاعة المحكمة وكفى. بل القانون يعبر عما هو صواب وعما هو خطأ بالنسبة للمجتمع، وفي هذه الحالة للمجتمع العالمي. فقبل ١٠ سنوات قررت أكثر من ١٠٠ دولة أن إنهاء الإفلات من العقاب هو الرد الصحيح لمنع أفظع الجرائم. وقبل ٣ سنوات أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن العدالة والمساءلة أمر حاسم لتحقيق السلام والأمن بشكل دائم في دارفور.

البشرية تتعلم. فبعد المحرقة، والفظائع التي ارتكبتها الخمير الحمر، والإبادة الجماعية في رواندا، كما قال الأمين العام، ها نحن نساهم في إقامة مجتمع عالمي على أساس احترام القانون.

هل من السهل ذلك؟ لا. فهناك توترات عندما نفتح التحقيقات، وعندما نطلب إصدار أوامر التوقيف. وهناك توترات في قاعة المحكمة وتوترات في الميدان. وعلى الرؤساء والوزراء أن يبينوا عن القيادة والتكيف مع إطار قانوني جديد. ليس الأمر سهلاً.

ولكنه ضروري.

* المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

في روما، قال ممثل الاتحاد الأوروبي "إذا تمكنا من الاتفاق على إنشاء محكمة دائمة فعالة حقاً فسنكون قد جعلنا من العالم مكاناً أكثر عدلاً وأكثر أماناً وسلاماً. أكثر عدلاً، لأن مرتكبي الفظائع لن يفلتوا من العقاب؛ أكثر أماناً، لأنه سيردع كل من تسول له نفسه أن يتصرف ظناً منه أنه سيترك بدون عقاب؛ وأكثر سلاماً، لأن العلم بتحقيق العدالة قد يساعد الضحايا على طي صفحة الماضي وتشجيع جميع الأطراف على المشاركة في عملية المصالحة... نحن على مشارف إنجاز تاريخي... فلنغتنب الآن الفرصة التي منحنا التاريخ إياها، ولنجعل المحكمة أمراً واقعاً".

في نيويورك، اليوم، يمكننا أن نقول: إن المحكمة أمر واقع الآن. فلنغتنب هذه الفرصة الجديدة.

يشرفني أن أكون المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وعلى عاتقي مسؤولية جسيمة لاختيار الحالات التي ستتدخل فيها المحكمة. وقد عد ذلك في روما من أكثر القضايا حساسية. وقد اخترت بشكل مستقل أخطر الحالات بموجب ولايتنا القضائية، حيث لم يكن هناك أي إجراءات وطنية. واختيار الحالات، في نهاية المطاف، عملية مباشرة. علي تطبيق القانون. لا أكثر من ذلك. ولا أقل. هذا ما فعلناه وهذا ما سنواصل فعله.

ونحن نحقق بشأن أول المسؤولين من الناس عن أخطر الجرائم. علينا أن نفعل ذلك أثناء الصراعات الجارية، عندما لا يمكن لأي محكمة وطنية أن تحقق. علينا أن نحول جرائم جماعية بآلاف من الضحايا والجناة إلى حالات واضحة. إلى جانب حماية الشهود، والاحترام الكامل لحقوق المتهمين.

نحن بصدد محاكمة توماس لوبانغا لتجنيد الأطفال وتحويلهم إلى قتلة.

نحن بصدد محاكمة جوزيف كوني وغيره من زعماء جيش الرب للمقاومة لقتلهم مجتمعات بأكملها واغتصابهم الأطفال وخطفهم وتحويلهم إلى رقيق جنسي وقتله.

نحن بصدد محاكمة جيرمان كاتانغا وماثيو نغودجولو لقتلهما مدنيين واغتصابهما لهم.

نحن بصدد محاكمة جان بيبير بيمبا، لشنه حملة من عمليات اغتصاب ونهب.

نحن بصدد محاكمة أحمد هارون وعلي كشيبي لقيامهما بأعمال قتل واغتصاب وتعذيب جماعي للمدنيين في القرى.

وطلبنا إصدار مذكرة توقيف بحق عمر البشير بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وندعي أنه بصدد ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية عن طريق الاستنزاف.

ونبين أيضاً كيف يمكن لنظام التكامل أن يطبق في الممارسة في بلدان مختلفة، ولا سيما في كولومبيا.

المحكمة بصدد بناء أسس نظام جنائي دولي للعالم أجمع، وللقرون المقبلة.

- يشارك الضحايا في جميع المراحل، لهم الحق في إرسال المعلومات إلى المدعي العام ليشكل ذلك أساسا لفتح تحقيق، ولهم الحق في عرض آرائهم وشواغلهم خلال الإجراءات؛ وفي الأسبوع الماضي، قررت غرفة الاستئناف أن بإمكانهم أيضا تقديم الأدلة في بعض الحالات المعينة. وسيستفيدون من نظام شامل للتعويضات.

- وتجري حماية الشهود والضحايا وفقا للمتطلبات القانونية؛ فهي جزء أساسي من مفهوم المحاكمة العادلة؛ وأحد أخطر التحديات التي تواجهها. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، لم يصب أي من الشهود أو الموظفين في المحكمة الجنائية الدولية بجروح ولا قُتلوا. ويجب أن يظل الحال كذلك.

- ويجري تنسيق الإجراءات التي تنص على احترام السرية التي يطلبها مقدمو المعلومات لحماية أمن موظفيهم وإجراءات الكشف للدفاع عن جميع المعلومات ذات الصلة والمبرئة بطبيعتها.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بغاية الامتنان للأمم المتحدة وبخاصة المستشار القانوني نيكولا ميشيل، لما بذلاه من جهود لإيجاد حلول للحالة الخاصة بمحاكمة لوبانغا. ويوم الجمعة الماضي، أحال مكثي إلى الدائرة الابتدائية رسالة من الأمم المتحدة تبين أنها تستوفي جميع الشروط التي طلبها القضاة من أجل المضي قدما في المحاكمة. والقرار الآن بيد القضاة. ويحدوني الأمل في أنه بعد تقييم صحيح للوثائق سينصف ضحايا لوبانغا. ولكن مهما يحدث، تدل قضية لوبانغا على تثبيت المحكمة بمبدأ المحاكمة العادلة. فالمحاكمات العادلة هي ركن شرعيتنا. وليس هناك ما هو أهم من ذلك بالنسبة لمحكمة للعدل.

وكما أوضح ذلك رئيس المحكمة، نحن بصدد تحويل نظام روما الأساسي من وثيقة إلى نظام حي.

النظام الذي أنشئ في روما في تحرك. في قاعة المحكمة وخارجها. وكما قلت يعبر القانون عما هو صواب وعما هو خطأ بالنسبة للمجتمع. ليس القانون للقضاة فقط، فالقانون يوضح للناس ما ينبغي لهم فعله. وهناك حكم للمحكمة الجنائية الدولية سيتردد صداه لدى ما لا يقل عن 106 من الدول ولدى المواطنين في جميع أنحاء العالم. وينطبق نظام روما الأساسي أيضا على القادة السياسيين الذين يعملون على إيجاد حلول للتراعات الدولية، وعلى الجهات الفاعلة العسكرية، والدبلوماسيين، والمفاوضين. فعلى هؤلاء التكيف. وبصفتي المدعي العام من واجبي تقديم أدلة إلى القضاة وسيبتون في الأسس الموضوعية لهذه الأدلة. سأطبق القانون دون اعتبارات سياسية ولا ينبغي لي أن أتكيف مع الاعتبارات السياسية.

ولتيسير تكيف الجهات الفاعلة الأخرى مع الإطار القانوني، أقدم ما أمكن من الوضوح والقدرة على التنبؤ. فقد أعلنت عن استراتيجيتي في مجال الادعاء، بما فيها التركيز على أول المسؤولين وعدد القضايا والتحقيقات التي توقعها مكثي. في حالة دارفور أعلنت عن خطواتي التالية في إحاطات لمجلس الأمن. وعلى

سبيل المثال، في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧ أبلغت المجلس بشأن إعداد القضية الثانية والتركيز عليها وهي القضية التي عرضتها على القضاة قبل ثلاثة أيام فقط.

هناك إنجازات كبيرة في مجال تنفيذ نظام روما الأساسي من جانب مختلف الجهات الفاعلة. فجيوش العالم، حتى جيوش البلدان غير الموقعة، بصدد تكييف لوائحها مع ما هو صحيح، متجنباً بذلك إمكانية ارتكاب أفرادها أعمالاً من شأنها أن تقع ضمن اختصاص المحكمة. هذه هي الطريقة لوقف الجرائم. فالقانون يفرق بين الجندي والإرهابي، وبين الشرطي والمجرم.

لقد كانت قدرة الدول الأطراف على توقيف الأفراد أمراً مسترعياً للانتباه. فقد نفذت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلجيكا أمر التوقيف الصادر عن القضاة، مظهرتين نظام روما الأساسي في مرحلة التطبيق.

بإمكاننا عمل المزيد من أجل توقيف الأفراد المتمتعين بالحماية العسكرية أو السياسية. ولا يمكن لل صعوبات أن تؤدي بنا إلى تغيير جوهر القانون والتزامنا بتنفيذه.

إن قضية جوزيف كوني مثال عما لا يجوز لنا فعله. فكوني يستغل الوقت وموارد محادثات جوبا للترويج لأهدافه الإجرامية. وهو الآن يلحق الأذى بجبل جديد من الضحايا ويهدد استقرار جنوب السودان. فإلى متى سيستغل كوني، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، المفاوضات لاستعادة السلطة والهجوم من جديد؟ إننا بحاجة إلى استراتيجية مختلفة تشمل وقف شبكات الإمداد بالمال والسلاح وتشجيع عمليات الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة.

علينا أن نحدث ونسق استراتيجياتنا لإدارة النزاعات القديمة باستخدام الإطار الجديد الذي أنشأه نظام روما الأساسي. ذلك أن العدالة الدولية والعدالة الوطنية والبحث عن الحقيقة ومفاوضات السلام عوامل بإمكانها بل من واجبها العمل سوية؛ فهي لا تستثنى بعضها بعضاً؛ ويجب دمجها.

على مديري النزاعات احترام الإطار القانوني الجديد؛ إذ لا يمكن تجاهل قرارات القضاة. لا أحد من المفاوضين يجوز له نقض قرارات القضاة. وعندما يصدر القضاة أمراً بالتوقيف، لا تصبح المسألة متعلقة بما إذا كان ينبغي توقيف المتهمين أم لا. إنما الأمر يتعلق بكيفية التوقيف وتوقيته.

لا تزال أكبر التحديات قادمة. ففي دارفور، طلبت إصدار أمر بالتوقيف ضد الرئيس البشير. وحسب الأدلة التي لدينا، يتعرض اليوم ٢,٥ مليون شخص، منهم جزء كبير من الفئات الإثنية للفور والمساليت والزغاوة، لأشد الأذى البدني والنفسي وإلى ظروف قُدرت لتدميرهم بدنياً. إنهم يصارعون من أجل البقاء لأن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية تقدم إليهم المساعدة. ولا يقدم البشير إليهم أي مساعدة تُذكر؛ بل على العكس من ذلك يعرقل رجاله المساعدة الإنسانية ويشجعون على زعزعة الاستقرار في المخيمات. قوات البشير تغتصب البنات والنساء كل يوم في المخيمات وحواليها.

و للبشير كل الحقوق في تقديم ملاحظاته القانونية إلى المحكمة.

و القرار بيد القضاة.

طلبي هو أن ينفذ السودان نفسه قرارات المحكمة. وإذا رفض، فعلى عاتق المنظمات الإقليمية مسؤولية كبيرة لإيجاد الحلول. لقد زرت بلدانا أفريقية وعربية في الأشهر الأخيرة موضحا جوهر التحقيق الذي أجرته. ولقد تعبوا من ازدواجية المقاييس؛ لأعدائي العدالة؛ ولأصدقائي الحماية؛ للضعيف العدالة؛ وللقوي الإفلات من العقاب. هذه فرصة لوضع مقاييس لعدالة واحدة، للجميع. وقد يكون ذلك إسهامنا. فعندما تكون لدينا ولاية قضائية، نحقق ونلاحق، مطبقين المقاييس ذاتها. ليس في المحكمة حكومات ومتمردون، ليس في المحكمة منتصرون ومدحورون، ليس فيها أصدقاء وأعداء. هناك قانون واحد، يسري على الجميع.

المحكمة الجنائية الدولية فرصة فريدة للعالم لكي يلتئم. لحماية كل مواطن في العالم. وكما قال وزير العدل في جنوب أفريقيا "للمساهمة في تحقيق السلام الدولي".

أعلم أن هناك من يشكك. ويقول هذا مستحيل. أو هناك من يقول: ماذا عساي أن أفعله؟

لكل منا دور يقوم به. فلن يكفي القضاة والمدعون العامون، والدول والمنظمات الدولية؛ نحتاج إلى مواطنين عالميين لإنشاء مجتمع عالمي.

نحتاج إلى مواطنين يدركون المعنى المعاصر لكلمة "مجتمع". في القرن الحادي والعشرين مجتمعي هو حيي، مدينتي، بلدي، منطقتي وعالمي.

وسيغير الأفراد الوضع.

سيتجرأ المدافعون عن حقوق الإنسان والضحايا على الكلام.

سيضيف الدبلوماسيون الشباب بندا إضافيا إلى "نقاط الحديث" التي يقدمونها إلى الوزراء لاجتماعاتهم الثنائية.

وسيقدر الوزراء، يوما ما، في كوبنهاغن، في سان خوسيه، في طوكيو، في داكار، أن يقرأوا فعلا هذا البند المضاف. مجرد تذكرة إلى محاورهم بأن العالم لا يغض الطرف.

لقد كان الأفراد دائما للوضع مغيرين.

ودعوني أختتم بالإشارة إلى قوة أحد المواطنين: رافايل ليكنين. كان مجرد مواطن. مواطن قرر أن يفعل شيئا.

وضع لنفسه مهمة: "مهمتي الأساسية في الحياة هي وضع قانون يسري على الأمم يحمي الفئات القومية، والعرقية والدينية من الدمار". عمل بدون كلل من أجل الترويج لمعاهدة تحظر جريمة الإبادة الجماعية.

أرسل آلافا من الرسائل الخطية إلى السفراء. قال فيها وهذا نصه: "تعلمت أن أحب العقبات بأن أجعل منها
اختبارا لقوتي الأخلاقية."

أتعلمون ما الذي حصل؟

نجح ليمكن.

وقعت اتفاقية حظر الإبادة الجماعية عام ١٩٤٨. نجح ليمكن.

واعتمدت في ١٩٩٨ معاهدة روما، المنشئة لمحكمة دائمة لملاحقة مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية. بعد

ذلك بعشر سنين صارت المحكمة تعمل. نجح ليمكن. بإمكان البشرية أن تتعلم.
